

الجزائر

بين تصدعات في هرم السلطة وفي صفوف الجيش. والمطالب الشعبية بالتغيير. يجد الجيش المؤسسة الأكثر تماسكا في الجزائر منذ التحرير. نفسه امام مرحلة حاسمة، فيما تهب التطورات المتسارعة في البلاد بات نقل السلطة بسلاسة سيكون مهمة صعبة

استقالات و«انشاقات» عن بوتفليقة:

تصدّعات السلطة تصعب مهمة الجيش

انضمام المحلّين العسكريين الداعمين لشعور اقوى بالوطنية (ا ف ب)

«

تدعو احزاب المعارضة إلى إعلات شعور منصب الرئيس وتاجيل الانتخابات المقررة

«

العداء منذ نشأته، وعمل باستمرار على محاصرته وإضعافه تمهيدا للقضاء، عليه مناسبة هذا الكلام، تصريح الناطق بالاديو، عن مراقبة بلاده للتظاهرات في الجزائر، ودعمها للشعب الجزائري».

يشكل هذا التصريح بذاته تدخلا في الأزمة الجزائرية، ولا ينبغي أن يُنظر إليه باستخفاف. إلا أن مناعة الغالبية العظمى من شعب الجزائر ضد أي تدخل خارجي في شؤونها، مهما كانت حدة الأزمة الداخلية، تقطع الطريق على هذا الأخير.

ذاكرة الدم الطويلة

أكثر ما يلفت في تعليقات الإعلام الغربي السائد، ولا سيما الفرنسي، عرض تاريخ التدخلات الغربية، المباشرة أو غير المباشرة، في العقدين الأخيرين، في الأزمات الداخلية لبلدان عربية إفريقية وأميركية لاتينية، يؤكد هذه الحقيقة بوضوح، وقد اتخذت هذه التدخلات طابعا عسكرياً مباشراً في منطقة الشرق الأوسط، بمعنى آخر، هذا الجيل، بحسب المعلقين، لا يخاف من رفع سقف المطالب السياسية، وتصعيد الحركات الاحتجاجية ضد السلطات بما لا سابق له في الماضي القريب، وبالعقل،



للاستخبارات الجنرال محمد مدني، الذي يستمر تأثيره في الساحات الخلفية، ومن بينهم الجنرال المتقاعد علي غديري، الذي أعلن ترشحه ضد بوتفليقة بعدما دعا الجيش إلى التدخل لمنع الأخير من ولاية خامسة. وكان بوتفليقة قد بدأ في حزيران/يونيو 2018 تغييرات عسكرية غير مسبوقة، شملت قادة نواحي وقائدي الشرطة والدرك الوطني ومدير أمن الجيش (أقوى جهاز مخابرات)، ثم استُكملت في ايلول/سبتمبر لتشمل قائدَي القوات البرية والجوية، إلى جانب الأمين العام لوزارة الدفاع.

الجيش الذي يلزم ثكناته منذ بدء الاضطرابات، تتعقّد مهمته أكثر، مع ظهور تصدعات في هرم السلطة السياسية أيضا، وانضمام بعض المسؤولين من حزب «جبهة التحرير الوطني» الحاكم إلى الاحتجاجات الأسبوع الماضي، لعل أهمهم الوزير السابق سيدي أحمد فروخي، الذي أعلن استقالته من الحزب الحاكم والبرلمان في منشور في «فيسبوك»، مديبا تضامنه مع المحتجّين. تضاف إلى ذلك الاستقالات من «متندى رؤساء المؤسسات»، وهو رابطة أعمال يدعم زعمائها بوتفليقة منذ فترة طويلة، تعاطفاً مع المحتجّين. ومن بين المستقلين نائب رئيس المنتدى، العيد بن عمر، الذي رأى أن الرابطة حاذت عن رسالتها المحتملة في المساعدة على قيادة البلد إلى مستقبل أكثر إشراقاً، فضلا عن شخصيات عامة عدة أعلنت استقالاتها، في بلد يجري فيه عادة تغيير المسؤولين خلف الأبواب المغلقة. وتواتت التصدعات، بمقاطعة «اتحاد المحامين الجزائريين» (نقابة) الجلسات القضائية لمدة 4 أيام في جميع محاكم البلاد، اعتباراً من الاثنين المقبل، احتجاجاً على ترشيح بوتفليقة. إذ حثل المحامون، المحكّمة الدستورية، المسؤولية، بسبب قبولها ملف ترشّح بوتفليقة، رغم عدم اهليته بسبب وضعه الصحي وفقاً للدستور بقوده الوزير الأول (رئيس الحكومة) أحمد أويحيي، فيما صرّ الأخير على أن تجري الانتخابات في موعدها، وهو يامل أن يطرح نفسه بديلاً جاهزاً في حال حدوث تطورات مفاجئة. كذلك تعزّن الخطوة من صراعات يعانيتها الجيش في موقف الضعيف هذه المرة، فد«منظمة المجاهدين» التي تضمّ محاربي الثورة، يتزعمها السعيد

عبادو، وهو أحد قياديين «حزب التجمع الوطني الديموقراطي»، الذي انضمّ قدامى المحاربين، الذين قاتل بوتفليقة إلى جانبهم ضد المستعمر الفرنسي، إلى المحتجّين، وعرّتهم جميع المواطنين إلى المظاهر، اول من أسس، يعطى المحتجّين شعوراً أقوى وطنية للتظاهرات، وقد بدأ تأثير رموز الثورة على الحراك الشعبي المتصاعد، في الرخم الذي أعطته

آخرين، مرتبطين بالفائد السابق

(الأخبار)

مرة أخرى، الشارع الفنزويلي على موعد مع التظاهرات والتظاهرات المضادة، حيث حدّد كل من رئيس البرلمان الانقلابي خوان غوايدو، والرئيس نيكولاس مادورو، السبت المقبل، موعداً للنزول إلى الشارع الذي سيتقاسمه الموالون والمعارضون. وتتخذ جولة السبت طابعا أشدّ حماساً، إذ تأتي بعد عودة غوايدو إلى البلاد من جولته الإقليمية التي تحدّى فيها القضاء الفنزويلي، والمواجهات التي قادها من الحدود مع كولومبيا على خلفية قضية المساعدات الأميركية. وهي جولة لم تفلح في استجلاب دعم استثنائي، كحال ملف المساعدات الذي لم يصل إلى النتيجة المرجوة منه أميركياً، ما يستدعي العمل على إبقاء زخم الانقلاب، لا سيما في الشارع الذي اعتاد على التكررات المماثلة نهاية كل أسبوع منذ بداية الانقلاب. لكن لا يبدو أن غوايدو سيكتفي بالدعوة إلى التظاهرات؛ إذ إنّه أجرى أمس محادثات مع اتحادي نقابية في القطاع العام، محرّضاً إياها على الانخراط في

إضرابات تهدف إلى شلّ هذا القطاع، وأسس، أحييت كاركاسا الذكري السياسية لرحيل الرئيس هوغو تشافيز، وفي كلمة بالخاصية، ذكر مادورو بأنه في يوم 9 اذار/مارس 2015، أقدم الرئيس الأميركي السابق باراك اوباما، على توقيع مرسوم يعتبر فنزويلا «أكبر تهديد» لأمريكا، وهو ما وقع على تمديده أسس الرئيس الحالي دونالد ترامب. وقال مادورو: «هذا اليوم (9 اذار/

الغنزويلية طرد السفير الألماني لديها، وحدّدت وزارة الخارجية 48 ساعة لمغادرة السفير دانييل مارتن كرنز، وذلك بسبب تدخله في الشؤون الداخلية»، وهو الذي توجّه إلى مطار كاركاسا الدولي لاستقبال غوايدو، وذكر البيان الحكومي أنه مرسوم يعتبر فنزويلا «أكبر تهديد» لأمريكا، وهو ما وقع على تمديده أسس الرئيس الحالي دونالد ترامب. وأكدت الخارجية الألمانية تعرّض

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

فنزويلا

محدّد دونالد ترامب العقوبات المفروضة على فنزويلا منذ اربع سنوات، عاما إضافياً. قرار اختارت كاركاسا ان تردّ عليه في الشارع السبت المقبل، وهو الموعد الذي سيتحول إليه نزاع جديد للتظاهرات المتقابلة

الشارع على موعد مع نزاع جديد خيارات واشنطن تضيق

سفيرها للطرد، مشيرة إلى أنه يجري العمل الآن «على الخطوات التالية». بالموازاة، لا تزال الولايات المتحدة تواجب رجل انقلابها في تحركاته، مواصلة ضغوطها ضد كاركاس، وهي إذ تخرج كل يوم بنشاط جديد معاد لكاراكاس، فقد بدت أنها استنفدت وسائلها الناجحة للاضرار بفنزويلا، وصارت قراراتها مكرورة. تأخذ طابع الضغوط الإعلامية. وفي خطوة متوقعة، وقع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على تمديد العقوبات المفروضة على فنزويلا

عاما آخر، معتبرا أن العلاقات بين البلدين لا تزال في حالة طوارئ بسبب «التهديد الاستثنائي الذي تفرضه الأوضاع هنا على الأمن القومي الأميركي»، وجاء في بيان للبيت الأبيض بهذا الشأن أنه «لا تزال فنزويلا تشكل تهديداً غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة». ويتضمن الأمر التنفّذي، الصادر عام 2015 عن الرئيس اوباما، عقوبات على 7 مسؤولي فنزويلا بدعوى «انتهاكات لحقوق الإنسان وفساد»، في الأثناء،

هذه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، بان واشنطن ستفرض عقوبات على المؤسسات الأجنبية المتعامله مع فنزويلا، وقال إن الولايات المتحدة «ابلغت المؤسسات المالية الأجنبية بأنها ستواجه عقوبات لمشاركتها في تسهيل التحويلات المالية عبر القانونيه «من غير المقول» أن يتصرّف سفير «على نحو يتفق تماما مع اجندة مؤامرة فئات منطرفة من المعارضة».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

لجنت كاركاس الذكرة السادسة لرحيل الرئيس هوغو تشافيز (ا ف ب)



التوجهات الاستقلالية والثروات الطبيعية

ما تشهده الجزائر اليوم أزمة سياسية مرتبطة بعجز أطراف السلطة الجزائرية عن التوافق على مرشح للانتخابات الرئاسية. ليس سراً أن بين هذه الأطراف جهات نافذة في الجيش وفي قيادة جهاز الأمن وفي أوساط طبقة رجال الأعمال وفي قيادة حزب «جبهة التحرير». بعض هذه الأطراف دعم، عبر وسائل إعلام مرتبطة به أو من خلال أحزاب سياسية معارضة متحالفة معه، الاحتجاجات الشعبية ضد ولاية رئاسية خامسة لعبد العزيز بوتفليقة. الجناح الآخر متمسك بالرئيس، بما أنه لم يجر التوصل إلى تفاهم على مرشح آخر. خلفيات الجماهير التي نزلت إلى الشوارع مختلفة، وقسم كبير منها أراد الاعتراض على ما يراه سياسة إرهاب من السلطة حياله عبر تسمية مرشح عاجز عن القيام بمهامه، والمضي بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية نفسها، والتي أتت إلى تعاطف الفوارق بين الجزائريين، وترجع مستويات العيش بالنسبة إلى معظمهم، وتعاطف ثروات البعض نتيجة علاقته الخاصة مع السلطة.

شنتها القوات الفرنسية على الجزائر حتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت إبادة نحو الثلثين منهم ويذكر كاتب وناشر فرنسي شهير آخر هو فرانسوا ماسبيرو، في مقدمة مذكرات الجنرال أرمسان دو سانت أرنو (الذي قاد غزو الجزائر)، التي اعاد نشرها، كيف أن هذا الأخير هو الذي استخدم للمرة الأولى غاز الكريون لقتل سكان المناطق المتمردة عبر حشرهم في مغاور، وإشعال الحرائق على مالخها ليموتوا خنقاً. هي السابقة الأولى لاستخدام الغاز ضد المدنيين، قبل استخدام غاز آخر من قِبل النازيين في الحرب العالمية الثانية، وقد تحولت صراعا مع المستعمر الفرنسي، إلى مختبر لخطريات حروب مكافحة التمرد، الموجّهة أساساً ضد السكان، التي بلورها الكولونيل روجيه ترانكيي بعد تجربته في فيتنام، وطبقها الجنرالان ماسو وبيجار، والتي اعتمدت أدوات كالاستخدام النهجي والأسلح النطاق للتعذيب، وإقامة معسكرات الاعتقال، وتشكيل فرق الموت بهدف الصدم والترويع. لقد اكتوى الجزائريون بنار الاستعمارية، التي منها أي بقعة من بقاع بلادهم.

قوى المعارضة التي لا تراعي واقع موازين القوى، ومشاركة قوى وأوساط سياسية خارجية، مسؤولة طاغية عن وصول أوضاع بلدانها إلى ما وصلت إليه.

غير أن مناعة الجزائريين ضد التدخلات الخارجية لا ترتبط فقط بالأحداث القريبة المحلية والإقليمية، بل بتاريخ هذا البلد الطويل، والطبيعة الخاصة لصراعه الدامي والمديد مع الظاهرة الاستعمارية الغربية، ليس من المبالغة القول إن الهوية الوطنية الجزائرية المعاصرة نتاج لهذا الصراع. لم يقدم الجزائريون مليوناً ونصف مليون شهيد فقط في نضالهم من أجل الاستقلال. هذا عدد شهداء آخر ثورة اندلعت عام 1954، من سلسلة ثورات لم تتوقف في أنحائها منذ غزوها واستراتيجياته، التي كان من بين نتائجها المباشرة تدمير البلدين، نظرة سريعة إلى واقع ليبيا، التي باتت دولة مُقسّمة بين مجموعات تابعة لمحاور إقليمية ودولية، وتنتازح على نفظها وغنازها الشركات الإيطالية والفرنسية، كخفي لتوضيح المال الكارثي الذي قد تقود إليه شعارات «التغيير الفوري» و«يداي ثمن»، لا تعفي هذه الحقائق الأنظمة من مسؤوليتها، عن استفحال الأزمات الداخلية، لكن على